مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وانعكاسها على مستقبل العراق الجديد
اسم الكاتب: م.د. نغم نذير شكر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6825
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 21:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الثقافة والتربية في تعزيز الوحدة الوطنية وانعكاسها على مستقبل العراق الجديد

المدرس الدكتورة
نغم نذير شكر(*)

المقدمة:

تعد مشكلة الوحدة الوطنية من المشكلات المهمة الحساسة في دول العالم الثالث ، وتاتي هذه الاهمية من كونها غاية ووسيلة في ان واحد ، غاية تطمح اليها معظم هذه الدول ، ووسيلة ترتكز عليها لتحقيق غايات ومرام اخرى يعتمد تحقيقها وانجازاتها على وجود الوحدة الوطنية .

وتعتبر مشكلة التفاوت الثقافي من المشكلات الاساسية للوحدة الوطنية ، حيث تجد هذه المشكلة جذورها في الفترة التي خضعت فيها بلدان العالم الثالث للسيطرة الاستعمارية اذ تميزت السلبيات الاستعمارية في مجالات التعليم بمبدأين اساسين هما الحد من فرص التعليم اولا ثم التمييز بين فئات المجتمع مع بعضها في هذا الميدان .

ويبرز التمايز والتفاوت الثقافي من ناحية اخرى متمثلا في النظم التعليمية السائدة في معظم هذه الدول ، فهذه النظم التعليمية تفتقر في معظم الاحيان الى الوحدة بحيث تجعل منها نظما وطنية تغطي نشاطها وخدماتها وبرامجها كل المجتمع وتشمل جميع ابناءه .

ومن ناحية اخرى فقد ادت المتطلبات الحاضرة والمنافسة العالمية وواقع الدول الجديدة السياسي في عالم موجه عقائديا والادخال المقاصي لنظام تقني جديد الى نشر تيارات وقوى متناقضة داخل المجتمعات المتخلفة كثيرا من حيث استيعاب التحديد وفقا لظروفها التاريخية والجغرافية والسياسية ، ومن اهم المشكلات المطروحة هي التروع بين الحاجة للتنمية التي تتطلب استيراد تنمية حديثة من الخارج وبين الانشغال بالمحافظة على حالة الثقافات التقليدية كما هي او على الاقل على نوع من الاستمرارية لايمكن للثقافة ان تلعب دورا اساسيا في الهوية الوطنية .

ان كل ذلك يزيد من مشكلة عدم الانسجام الوطني بين مختلف العناصر والفئات في مجتمعات العالم الثالث عموما والعراق خصوصا ، فعدم التجانس يعني عقبة امام الوحدة الوطنية يتضمنه وجود ثقافات متعددة ومتنوعة تعتمد كل منها قيم وسلوكيات خاصة ومتميزة تعمق اسباب الفرقة في المجتمع الوطني .

وعليه ، فالوحدة الوطنية بحاجة ماسة الى قاعدة بشرية متعلمة ، كما ان ذلك يجب ان يكون في اطار ثقافة قومية مشتركة ترجح القيم الايجابية والمصلحة القومية على المصالح الضيقة ، فالثقافة الموحدة هي عامل هام

(*) مدرس في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

واكيد في ترسيخ الوعي القومي والولاء الوطني وهي بالتالي تمثل مرتكزا للوحدة الوطنية وبنائها في دول العالم الثالث عموما والعراق خصوصا .

وعلى هذا الاساس ، فان فرضية البحث تقوم على اساس طرح مجموعة من التساؤلات :

- ما هو دور الثقافة في ترسيخ الوحدة الوطنية ؟
- هل يمكن تثقيف التربية ؟
- ما هي الاطر التربوية الجديدة التي تساعد على ترسيخ التلاحم الوطني ؟
- ما هو انعكاس ترسيخ الوحدة الوطنية على مستقبل العراق الجديد ؟

المبحث الاول : الاطار النظري

اولا : مفهوم الثقافة :-

تعني الثقافة في نظر علماء الاجتماع جوانب الحياة الانسانية التي يكتسبها الانسان بالتعليم بالوراثة ويشترك اعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل ، وتمثل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه افراد المجتمع .

وتتالف ثقافة المجتمع من جوانب مضمرة غير عيانية مثل : المعتقدات والاراء والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة ، ومن جوانب عيانية ملموسة مثل : الاشياء والرموز او التقانة التي تجسد هذا المضمون .[1] بيد ان الاتجاه الحديث في تعريف الثقافة اصبح يركز على الابعاد المختلفة للثقافة بمعنى اعتبارها (طريقة شاملة لحياة مجتمع ما وتفكيره ، بما فيها نظرته الى الكون وطبيعة وجود الانسان فيه) بمعنى التركيز على البعدين المادي والمعنوي للثقافة باعتبارها (نتاج المجتمع المادي والفكري) .[2]

وهنا يقول جوزيف فرانكل ان البشرية تعيش حالة من التباين الثقافي (فليس منا من لا يرتبط بثقافة قومه ، ومن ثم بتصوره لعالمه السياسي من ثنايا تلك الثقافة ، وباعتباره يمثل النموذج الامثل في هذا المجال)[3] ، وهذا يعني ان كل جماعة وطنية لا يمكن لها ان تتطابق مع غيرها في سماتها الاساسية الروحية والمادية والفكرية والعاطفية ، بمعنى ان هناك تنوعا وتفردا في هذه السمات لدى جماعة دون اخرى ، اضافة الى وجود ثقافات فرعية في معظم الجماعة الوطنية ، وهي ثقافات كثيرا ما ترتبط بالثقافة الوطنية الشاملة ، بيد ان لها خصوصيتها وحضورها ، بمعنى ان الدولة الواحدة قد تضم الى الثقافة الوطنية الشاملة الرئيسية ثقافات فرعية عدة ، وهي ثقافات خاصة بالجماعات الاثنية والاقليمية والاجتماعية المختلفة .[4]

([1]) انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة د. فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، مؤسسة ترجمان ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٤، بيروت ، تشرين الاول(اكتوبر) ٢٠٠٥ ، صص٨٢-٨٣ .

([2]) د. عبدالسلام ابراهيم البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٣) ، ط١ ، بيروت ، اب/اغسطس ١٩٩٣ ، ص٥٣ .

(3) جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية ترجمة عبدالرحمن القصيبي (الاسكندرية : المكتب المصري الحديث للطباعة ، ١٩٧٨) ، ص١٧ .

([4]) عبدالسلام البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤ .

وعلى أي حال ، فان الثقافة الحقيقية في اية جماعة وطنية ، او أي مجتمع — انما هي تلك الثقافة النابعة من عمق المجتمع ، بمعنى ان تكون نابعة من الواقع الخاص بالجماعة الوطنية ، وتعبر عن الممارسة الاجتماعية . فالثقافة الاصلية، انما هي تلك الثقافة التي تنشأ في المجتمع وتؤثر تاثيرا واضحا في افعال وسلوك اعضاء المجتمع[٥] ومن هنا فان الثقافة ترتبط بالجماعة الوطنية ارتباطا وثيقا ، إن في ماضيها (الثقافة) او في حاضرها ومستقبلها، ذلك ان (الثقافة مدينة للماضي ، حيث انها وريثة لجزء من مكتسبه ، فهو تراثها المكون من المعاريف والتقاليد والعادات والمعتقدات ، ومن نمط خاص ، كما ان التطور يحرف في طريقه كل ما لا يستجيب لموقف جديد ، ولكن دون ان يقع ذلك بطريقة اتوماتيكية ، الشيء الذي يؤدي الى بقاء بعض المخلفات في مستوى البنيان القومية) .[٦]

فالثقافة اذن (ظاهرة تاريخية وتطورها مشروط بتطور المجتمع وبعمله الاجتماعي ، فهي نتائج نشاط الجماهير المبدع ، وحصيلة التفاعل داخل البيئة الاجتماعية ومع المجتمعات البشرية الاخرى) ذلك لان اية ثقافة لايمكن ان تكون معزولة عن الثقافات المعاصرة لها وخاصة تلك التي تحيط بها ، فمنذ العصور الغابرة والمبادلات تربط بين الشعوب، رغم البعد الذي يفصل بينها ، ومن هنا فان الثقافة لاسيما الثقافة الوطنية كانتاج بالدرجة الاولى هي ثمرة مساهمات متنوعة لعصور قديمة ولمكونات مختلفة معاصرة .[٧]

ومن هنا ياتي تركيز الباحثين المعنيين بدراسات الوحدة والتكامل الوطني او القومي على الثقافة بوصفها عنصرا اساسيا في قيام الجماعة الوطنية وتوحيدها عن طريق توحيد الانماط العقلية وغيرها التي تحكم الجماعة ، فالثقافة اذن هي (التعبير التأريخي عن الوحدة وفي مواجهة الغير) لانها (معين الخصوصية ومركز توازن ووحدة الجماعة) باعتبارها (جملة من الاحالات التي تتعرف بها الجماعة على نفسها) .[٨]

انها ، اذن وضمن هذا السياق ، عنوان الذاتية ، والهوية ومعين التميز فهي عبارة عن تمايز واستمرار بوسعها ربط الجماعة بظروفها ومرشحة لان تستمر في هذا الربط وهكذا يمكن القول ان الثقافة الوطنية الجامعة تبقى الاداة الاكثر ضمانة لاستمرار الجماعة الوطنية ، ذلك لان (اغتصاب ارض الفلاح) — كما يقول برهان غليون — على سبيل المثال ، اسهل من تغيير ثقافة شعب ما ، يتجسد الاقتصاد في الملكية التي تكون من المقدسات ، وتتجسد السلطة في الحق الذي يكون مكتسبا في حين تمد الثقافة جذورها في ذهنية تشكل امة بكاملها).[٩]

([5]) بيومي ، محمد احمد ، الانثروبولوجيا الثقافية ، بيروت : الدار الجامعية ، ١٩٨٣ ، ص٩ .
([6]) حزب التقدم والاشتراكية ، اللغات والثقافات البربرية جزء لا يتجزأ من التراث الوطني المغربي (الدار البيضاء: مطبعة البيان ، ١٩٨٠) ،ص٤٨ .
([7]) المصدر نفسه ، ص٢٨ .
([8]) عزيز العظمة ، خطاب الامة وسياسة الخطاب ، دراسات عربية ، السنة (٢٣) ، العدد١ ، تشرين الثاني /نوفمبر١٩٨٦ ، ص٥٥ .
([9]) غليون ، الهوية والثقافة : والسياسات الثقافية في البلدان التابعة ، الفكر العربي المعاصر : العدد١٧، كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ ، كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ، ص٢٠ .

وهذا ما ذهب اليه محمد الرميحي ، حيث يؤكد ان الثقافة (عامل شامل يحيط بالمجتمع ويستطيع المجتمع ، ان يغير نظامه الاقتصادي ونظامه السياسي ، حتى نظامه الديني ، ولكنه لايستطيع البتة الا ان يعتمد على عناصر الثقافة المستمدة من تاريخه القديم فينقلها الى حاضره) لانها تمثل (وحدة الروح والوجدان) .[١٠]

وهكذا يمكن القول ، ان الاطار الثقافي الشامل يحمي الشخصية الوطنية من الضياع بكلمة اخرى ان الثقافة بالنسبة الى الجماعة الوطنية ، انما هي كالشخصية بالنسبة الى الفرد ، وان للجماعة الوطنية شخصيتها كما للفرد شخصيته التي يتميز بها ، وان الثقافة تعبير عن حياة حقيقية تتفاعل مع الشخص وتؤثر فيه ، كما انها تعبير عن روح الجماعة الوطنية ومرتبطة بحياتها وبجذور واقعها وانها حافز عام في شخصية الفرد وبالتالي فان كلا منهما شرط لوجود الاخرى ولنموها واصالتها وعلى ضوء ذلك كله نستطيع ان نبين مدى الوهن الذي يصيب الشخصية الوطنية او القومية عندما تضمر ثقافتها .

ثانيا : مفهوم التربية :-

هي مجمل العمليات والانشطة التي تتضمن توليد المعلومات واستخلاص المعارف واستخدامها ونقلها وكذلك تنمية القدرات والمهارات بما في ذلك تكون الشخصية السوية في مؤسسات للتعليم والتدريب والتطبيق ، وقد تصل التربية في اعلى مراتبها الى بناء الشخصية التي تتفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه لتستخرج منه المعلومات الكامنة منذ القدم واستخدامها لرفاهية الانسان ولتعيش مع هذه البيئة في اتزان وصحة ولا حدود لهذه المعلومات الكامنة أي لا نهاية للعلم .[١١]

وينجم عن فهمنا هذا لفلسفة التربية ، نعني النظر اليها على انها الفكر النقدي الذي نصبه على الواقع الحي بمجالاته المختلفة وعلى الواقع التربوي بوجه خاص ، ان فلسفة التربية لايضعها فرد او افراد ولا يرسمها نخبة من مريديها وانما هي عمل يعني في نهاية الامر سائر الفرقاء وسائر العاملين في ميدان التربية ، كما يعني سواهم من المعنيين بجوانب الحياة الاجتماعية الاخرى .

وينجم عن ذلك ايضا ان فلسفة التربية حين تعنى بالتربية الواقعية القائمة من اجل التعرف عليها ، او توجيه الاسئلة الناقدة لها او اغنائها ينبغي ان تدخل في حوار مع هذه التربية والحوار يعني المناظرة والجدال وكلاهما يهدف في النهاية الى البحث والتنقيب من اجل الاجابة عن السؤال الذي هو غاية مطاف فلسفة التربية : ما هي التربية ؟ وماذا يعني ان نربي ؟ [١٢]

([10]) بيان ملتقى اصيلة حول الاتصال الثقافي بين المشرق والمغرب ، اصيلة ، ٢٤-٢٥ أب /اغسطس ١٩٨٥ ، المستقبل العربي ، السنة ٨ ، العدد ٨٣ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، ص١٧٧ .

([11]) مجموعة باحثين ، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي " اعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم اصول التربية في كلية التربية – جامعة الكويت " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، اذار /مارس ٢٠٠١ ، ص٥١٠ .

([12]) عبدالله عبدالدائم ، نحو فلسفة تربوية عربية – الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية نيسان / ابريل ٢٠٠٠ ، ص٦٢ .

ذلك ان التساؤل ، ومن ورائه الشك هو صلب عمل فلسفة التربية وهذه المهمة ليست جديدة كل الجدة بل كانت في الواقع الخيط الرائد لكثير من الفلسفات ولكثير من فلسفات التربية : وحسبنا ان نذكر في هذا المجال بالدهشة والتساؤل عند سقراط وبالشك المنهجي عند ديكارت وبالنزعة النقدية عند كانت المكتسبة ، لابد ان يأتي حين يتوجب على الانسان فيه ان يحدد موقعه بالنسبة اليها وبالنسبة الى العالم ، وان يخوض بنفسه مغامرة فهم العالم والتاريخ وفي مجال التربية لا نغلو ان قلنا انها اليوم في العالم المكان الذي يتساءل فيه المجتمع عن ذاته مندهشا باحثا.[١٣]

على ان الشك في الفلسفة كما نعلم ليس شكا من اجل الشك وليس وليد ريبية مجانية ، وانما هو شك من اجل البحث عن الحقيقة وحاجة الى اكتشاف المعنى العميق للامور انه يستند الى الامل والى الارادة والرغبة في بلوغ حقيقة قادرة على ان توجه الوجود وتغذيه وتقوده وتمنحه معناه الاصيل ، والشك بهذا المعنى نقيض اليأس لان الانطلاق نحو البحث عن حقيقة ومعنى يتضمن ويستلزم الايمان بضرورة وجود تلك الحقيقة وذلك المعنى .

والشك بهذا المعنى كذلك عامل تحرير لفيلسوف التربية ، لانه يتيح له ان ينظر من بعد الى مختلف المواقف التربوية التي يواجهها يوميا سواء اتصل ذلك بنظريات التربية او بالادب التربوي او بالشعارات التربوية السائدة بحيث يقوى على نقدها والحكم عليها حكما حرا .[١٤]

ومن كل ماتقدم ، فان فلسفة التربية اذن حوار ، حوار متعدد الجوانب متسع الابعاد انه حوار مع علوم التربية وما تقدمه من معطيات ، وحوار مع واقع التربية القائمة وتحليل ونقد لها بعد الحياة معها ومعايشتها ، وحوار مع المتعلم وكشف عن منازعه وصبواته وعمل مشترك معه من اجل بناء واقع تربوي جديد ، وهو فوق هذا وذاك حوار مع المجتمع في شتى مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ثالثا : مفهوم الوحدة الوطنية :-

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم الوحدة الوطنية نجد هناك تعريفات عديدة تكشف كل واحدة منها عن مستوى واتجاه معين ، فهناك من ركز على البعد النفسي في التعريف وعدها (حالة نفسية واجتماعية محسوسة تناسب ابناء المجتمع وتجعلهم يسعون من اجل تحقيق الاهداف العليا للوطن والامة) .[١٥]

واخر لم يعدها دائمية فذهب الى انها (تجمع وتراص الافراد والجماعات مع وضع الخطط التنظيمية الهادفة الى انجاز ما يريد الافراد والجماعات تحقيقه خلال فترة زمنية محددة).[١٦]

([13]) هشام شرابي ، النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي ، نقله الى العربية محمود شريح (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢) ، صص٣٣- ٥٦ .

([14]) مصطفى محسن ، التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : مصاعب الحاضر ومطالب المستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢٩٤) ، السنة ٢٠٠٣/٨ ، صص٢٨-٥٢ .
وكذلك انظر :
مجموعة باحثين ، التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة كتب المستقبل العربي)(٣٩)، ط١ ، كانون الثاني ٢٠٠٥ ، صص٦٥-٧٠ .

([15]) عبدالجبار احمد ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، رسالة دكتوراة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الاول ٢٠٠٠، ص١٧ .

([16]) فؤاد العطار ، المجتمع العربي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص٣ .

وعلى العكس اقرنها اخر بالديمومة فهي عنده (طبيعة العلاقات المتماسكة والدائمة التي تربط شعب ما وتجعله موحدا او متضامنا وقويا في تحقيق اماله وطموحاته).[١٧]

وهي لدى بعضهم الاخر (تماسك متواصل ومستمر للجماعات والمناطق تحت ادارة وطنية وفي حدود معينة).[١٨]

وهناك من يقرنها بصفات للمجتمع ولمؤسساته ولينتهي الى انه اذا كان افراد وجماعات ومؤسسات المجتمع ومؤسساته موحدة ومتضامنة فان المجتمع يكون موحدا أي ان هناك وحدة وطنية في المجتمع [١٩] ، علما ان الكاتب لم يحدد طبيعة هذه الوحدة وماهيتها فيما اذا كانت طوعية او قسرية .

وهي عند ساطع الحصري (حالة التماسك والتضامن والتكامل التي تربط الافراد نتيجة لانتمائهم لامة واحدة لها لغة واحدة وتاريخ واحد ومصير وعادات وتقاليد اجتماعية ثابتة متعارف عليها).

وهي وفقا لهذا المفهوم تستند الى اسس ومقومات محددة هي وحدة الارض والتاريخ واللغة والشعب ووحدة الاهداف العليا والمصير المشترك، واذا ما فقدت احد عناصر الوحدة الوطنية فانه لا يمكن ان تتحقق[٢٠] ولكن ماذا يمكن ان نقول عن حالات ونماذج اوروبية عديدة لم يتكامل لها كل العناصر التي يذكرها الحصري ،ومع هذا فهي تملك وحدة وطنية حقيقية، فنجد على سبيل المثال ان سويسرا تمتلك وحدة وطنية على الرغم من تعدد لغاتها وتعدد اصول شعبها[٢١] افلا يدعونا هذا الى التأمل في عناصر اخرى قد تكون اكثر اهمية من العناصر التي رددها الحصري . الملاحظ عن هذه الشريحة الاولى من التعريفات انها تركز على مفاهيم التماسك والتضامن والتراص وهي تؤكد بعدا واحدا من المفهوم ، الشريحة الثانية هي الاخرى تركز على بعد واحد وهو عنصر الجماعات الاولية (الفرعية) ولهذا ياخذ المفهوم صيغة (الولاء للوطن الواحد وليس للطوائف المختلفة ، الولاء الذي يجعل للجميع نفس الحقوق والواجبات).[٢٢]

وبناء الوحدة الوطنية سيعتمد على (الحاق الجماعات الفرعية بالجماعة الاكبر وصولا الى بناء الجماعة الوطنية بشكل سلمي).[٢٣] وهذا الالحاق يهدف عند اخر الى (بناء جماعة وطنية متميزة ذات هوية قومية او وطنية خاصة ومتميزة عن هوية غيرها من الجماعات الوطنية) وهذه الهوية الوطنية تعني الشعور بالانتماء الى المجتمع والتوحد معه [٢٤].

([17]) موريس كيزيرك ، علم الاجتماع ، ترجمة د. على احمد ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص٧ .

([18]) Gwendolen Carter , National Unity And Regionalism In Eight African States, Cornell University Press New York , 1966 , P.539.

([19]) مجلة افاق عربية ، بغداد ، العدد ٦ ، ١٩٨٧ ، ص١٠ .

([20]) عبدالجبار احمد ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنيةوالديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ .

([21]) Hasn Kohn , Nationalisim And Liberty , The Swiss Example , George Allen A Uwin L.T.D, London , D5 , P.21.

([22]) ناصيف نصار ، نحو مجتمع جديد ، مقدمات اساسية في نقد المجتمع الطائفي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨١ ، ص٦٤ .

([23]) برهان غليون ، فكرة الوحدة في المغرب العربي ، تكوين الجماعة الوطنية او جدل الوحدة والديمقراطية ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد٢٢ ، ١٩٨٦ ،ص٢٢ .

([24]) اسامة الغزالي حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص٣٤ .

ما يمكن قوله عن كل هذه التعريفات المعتمدة على بعد واحد من الابعاد انها لا تستطيع ان تلبي الحاجة الحقيقية في تحديد مفهوم الوحدة الوطنية ، فالتعريف الذي يركز على بعد واحد في تحديد المفهوم يكون تعريفا غير دقيق ومن ثم فانه من الضروري ان يغطي التعريف اكثر من بعد واحد ، فقد تكون الدولة تتمتع بالتجانس الاجتماعي والثقافي لكنها تتميز بوجود فجوة ما بين الحاكم والمحكوم ما بين النخبة والجماهير وعندئذ تكون مهمة بناء الوحدة الوطنية هي ليست مواجهة الثقافات الفرعية (العرقية – القبلية – العشائرية) فحسب بل تقليص الفجوة ما بين النخبة والجماهير .

وشمولية الابعاد سنجدها في ثلاثة تعاريف ، اولها يرى في الوحدة الوطنية (التماثل في الاراء السياسية لدى قطاعات الشعب المختلفة وانما صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية هي الامة ومن ثم تنظيمها في نظام سياسي معين واحتواءها في هيئات ومؤسسات الدولة).[٢٥]

وثانيهما يراها(عملية اجتماعية شاملة تستهدف التقريب ثم بعد ذلك المزج والصهر والتوحيد افقيا بين الجماعات القبلية والاقليمية والدينية التي تتكون منها الامة وعموديا بين الطبقات، الاجتماعية ان وجدت ، او لسد الثغرات التي يمكن لها أن تتشكل وتنفذ الى كيان الامة).[٢٦]

وثالثهما يرى انها (لا تعني بمجرد تشكيل امة واحدة داخل اطار الكيان السياسي للدولة وانما نشر الشعور بالانتماء لدولة واحدة والاحساس بالتطابق مع الشعوب (الجماعات) الاخرى في تلك الدولة والتي تشترك في نفس الهدف).[٢٧]

ان مفهوم الوحدة الوطنية يجسد حالة ايجابية مناقضة ومعاكسة للحالة السلبية ، التعددية السلبية الانقسامية باشكالها المتنوعة التي تنعكس على البنى الانقسامية والاجتماعية ، كما انها تجسد فكرة الجسد الواحد والولاء الواحد الذي يؤطر كل الاختلافات والتنوعات .

واذا اردنا ان نعطي تعريفا لها فيمكن القول انها تطابق ما بين الهويات الاجتماعية والسياسية والجغرافية ، تطابق ناجم من سياسات واجراءات يحتم عليها الا تكون قسرية او اكراهية لكي يكون تطابقا حرا وطوعيا وتدريجيا .[٢٨]

وقد تتعدد الاستراتيجيات والسياسات الساعية لتحقيق هذه الوحدة الوطنية ما بين سياسة بوتقة الصهر وسياسة الاستيعاب وهيمنة الاغلبية والاستيعاب المبني على مفهوم الوحدة في اطار التنوع الا ان المفاضلة بينهما ينبغي ان تكون محكومة بحالة كل مجتمع على حدة بحسب خصوصياته وتركيبته ونوعية القوى فيه بشرط ان يبتعد اي ذموذج عن الاكراه والقسر والقمع ويقترب من الحل الطوعي السلمي والمستند الى الحوار.[٢٩]

([25]) المصدر نفسه ، ص٣٥ .

([26]) مدثر عبدالرحيم ، فكرة الوحدة الوطنية ، في د.العجب الطريفي ، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، دار جامعة الخرطوم ١٩٨٨ ، ص١٨ .

([27]) روزا اسماعيلونا ، العشكلات العرقية في افريقيا الاستوائية هل يمكن حلها ؟، ترجمة سامي الرزاز ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص٣٨٨ .

([28]) د. اكرم بدرالدين ، ازمة التكامل والتنمية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد٦٨ ، ١٩٨٢ .

([29]) Leonard Tivey , The Nation State , Martin Robertson , Oxford Britain , 1981 .

وعليه، ومما تقدم نستنتج ان اهمية الوحدة الوطنية البالغة تدفعنا لتأكيد ضرورة ان تكون الوحدة الوطنية طبيعية نقية ترتبط اصلا بالارض والوطن قبل ان تكون مطيعة لرغبات النخب الحاكمة او الانظمة السياسية غير الديمقراطية ، أي ان يرتبط المواطن بالوطن ومن ثم بالنظام السياسي والدولة ، وليس ان يكون هناك انصياع للسلطة وطاعة عمياء لها بعيدا عن مطالبة النخب الحاكمة والانظمة السياسية بضرورة دعم ومساندة كل ما تتطلبه فكرة المواطنة سواء كان على مستوى الافكار او على مستوى التطبيق .

المبحث الثاني : دور الثقافة والتربية في ترسيخ الوحدة الوطنية

اولا : مكونات الثقافة العراقية والخيار الثقافي الجامع :-

اذا فهمت الثقافة بصورتها المبسطة بانها طريق واسلوب في الحياة ، واذا فهمت بانها تعبر عن نمط حياتي لمجموعة انسانية ، برزت اشكالية التكوين في الثقافة العراقية حيث يعرف الشعب العراقي بانه يمتاز بالتنوع الثقافي الذي يعكس في احدى صوره حالة من حالات الرقي الحضاري ، ولكن المشكلة الكامنة في التغيير الذي عاشته الثقافة العراقية المتنوعة وغابت معه امكانية الدخول في عمليات تكامل ثقافي مما عرض الثقافة العراقية الى حالة من المسخ الحضاري ، حيث غيبت وتم تضييع بعض الثقافات الفرعية التي تصب في الثقافة المشتركة واسهم ذلك من جهة اخرى في ولادة جيل لم يستطع ان يعي ويعيش حالة التمازج الحضاري[٣٠] .

من هنا يكون التحدي المطروح امام الشعب العراقي هو العمل على تفعيل اليات التفاعل الثقافي والعمل في ذات الاتجاه على ايجاد مشتركات عامة لمجمل الثقافات الفرعية بالشكل الذي يسهم في تكوين ثقافة عراقية تعكس هوية المواطن العراقي المعبر عن امة العراق [٣١].

واذا جاء التساؤل عن ابرز تلك الاليات والميكانزميات الثقافية التي ينبغي التوافر عليها لتحقيق ذلك ، نجدها تتعدد وتتنوع وفقا للمرحلة والجهة التي تتصدى لتحقيق ذلك ، وهنا نجد التعليم الية بارزة ، لكون التعليم يسهم في بناء العقل المعرفي للانسان والذي عليه تقع القيادة بمعنى ان سلوك المنهج التعليمي والتربوي كآلية سوف يسهم في تكوين ثقافة معرفية عراقية مشتركة ، هذا مع التاكيد ان تكون هذه آلية قد انطلقت من احترام التنوع الثقافي العراقي وسعت لتحقيق ثقافة تعبر عن تلك الثقافات الفرعية أي الوصول الى ثقافة مشتركة تعبر عن الجميع [٣٢].

اما الالية الاخرى في هذا الاطار فيجب ان تتمثل في التاكيد على نسبية الحقيقة وجعل النسبية اساسا في تكوين تلك الثقافة المشتركة لكون الاطلاقية في امتلاك الحقيقة سوف لا تسهم في تحقيق ما نصبو اليه وهنا يجب ان

([30] د. باسم علي خريسان ، الثقافة العراقية بين اشكالية التكوين واشكالية الانا ، مجلة النبأ تصدر عن المستقبل للثقافة والاعلام ، العدد (٧٢) السنة العاشرة ، تشرين الاول ٢٠٠٤ ، ص١٢٦ .

([31] علي حسين عبيد ، مسح اولي لثقافة العراقيين ، مجلة النبأ المعلوماتية ، الثلاثاء ٣/كانون الثاني٢٠٠٦ ، من الانترنيت File://A:\124.htm...p.p.1-3

([32] حسين درويش العادلي ، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب او الانغلاق او الانفتاح ، مجلة النبأ المعلوماتية ، العدد ٧٤ ، السنة العاشرة ، كانون الثاني ٢٠٠٥ ، صص٢١-٢٢ .

تقيد النسبة بالمشتركات العامة بهذا سوف نستطيع الجمع بين نسبية الحقيقة التي تعبر عنها كل ثقافة وبين نسبية الحقيقة التي تعبر عنها الثقافة العامة ، بحيث نصل الى حالة من التكامل والاندماج[٣٣].

اما بالنسبة للآلية الثالثة فهي العمل على فسح المجال لكل ثقافة ان تعبر عن نفسها بحرية من خلال وسائل الاعلام وكذلك توفير الدعم للحفاظ على ثقافتها الفرعية والدفع بها لكي تصب في المجرى الرئيسي لنهر الثقافة المشتركة ، بحيث نصل الى حالة من التكامل النسبي بينهما .

فضلا عن ذلك ، اذا كانت الثقافة العراقية تشكو التكوين ، فانها تشكو الانا العالية التي ترفض الاخر وتسعى الى مصادرة حقه في الوجود فيصبح هناك منظومة تمثل راي واحد وثقافة واحدة وعرق واحد ومذهب واحد وعشيرة واحدة مما جعل العلاقة بين الموجودات الثقافية العراقية علاقة صراع وتسقيط متبادل لكل منهما ، وهذا ما نجده الان مطروقا في الساحة العراقية حيث تعيش اطرافه في حالة من عدم الثقة المتبادلة بينهما وسعي كل منهما الى جني مصالحه الجهوية على حساب المصلحة العامة[٣٤].

ولقد انعكس ذلك على ادخال البلاد في حالة من عدم الاستقرار والذي بدوره يجعل تحدي تجاوز هذه الاشكالية كبير بما يتطلب من نخبه المفكّرة التصدي لها والعمل على توعية مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية بالشكل الذي يعزز المصلحة العامة مع التاكيد على مصالح كل جهة بالشكل الذي يسهم في تحقيق توازن بين المصلحة الخاصة والعامة .

مما تقدم يتضح لنا اهمية الاهتمام الفعلي والعميق بدراسة الثقافة العراقية وابرز التحديات الكامنة فيها او الطارئة عليها التي تعيق حركتها بالشكل الذي يمكنها من ان تكون الاطار الضامن للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع العراقي بعد عودته الى حركة التاريخ[٣٥].

وعلى هذا الاساس ، فالثقافة العراقية في مراحلها القادمة تقف على مفترق طرق حاسم ، فهي امام خيارات مصيرية ستحدد مستقبلها المتطور دونما ريب ، حيث ان تدويل قضايانا الوطنية فضلا عن التدخلات والاختراقات والمصالح المعقدة التي اثقلت وستثقل كاهل برامجنا الوطنية في اتجاهاتها كافة ، وما تعانيه منظوماتنا الثقافية من تخلخل في البنية واضطراب في الاتجاه بفعل ثقل الازمة وتبعاتها يجعل من تحديد الخيارات الثقافية من اهم واخطر عوامل نهوضنا المنبعث او انتكاستنا المجددة .

من هنا فان تحديد الخيار الثقافي هو تحديد بنيوي مصيري في ذاته اذ سيتم على ضوئه صياغة بناءات الانسان والمجتمع والدولة العراقية الحديثة وهنا فالخيار الثقافي يعني في عمقه خيار الهوية والانتماء والوطن والتاريخ ،

([33]) د. محمد صالح السفير ، دعوة لحوار وطني في هموم التربية والتعليم ، مجلة التجديد العربي ، من الانترنيت : File://A:\السفير%20صالح%20محمد5-1pp...20% .

([34]) انعام محمد ، الاعلام والدعاية ، مجلة النبأ المعلوماتية ، العدد ٧٢ ، السنو العاشرة ، تشرين الاول ٢٠٠٤ ، ص ص٨٩-٩٥ .

([35]) حسن الحاج على احمد ، تغيير الثقافة باستخدام السياسة : الولايات المتحدة وتجربة العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٤ ،السنة ٢٠٠٣/٨ ، ص ص ٥٣-٦٣ .

فوفق معالمه سيتحدد خيار الوحدة او التشظي ، الاصالة او الاستلاب ، الانغلاق او الانفتاح او التخلف ، الفاعلية التاريخية او الاندحار الحضاري [٣٦].

ان المتبع لطبيعة الخيارات الثقافية المطروحة بين ما هو ليبرالي صرف او قومي صرف او اسلامي صرف او ماركسي صرف ، فضلا عن قيمومة الثقل التقليدي للمنظومات الثقافية العرقية والطائفية والمناطقية ، يرى التقابل الحاد بين هذه الخيارات الثقافية التي تتناول في العمق قضايا الانتماء والهوية والتأريخ والمستقبل لكونها خيارات احادية البعد مؤسسة على الانغلاق الى حد التصادم ولو على الصعيد النظري[٣٧].

ومن هنا تكمن الخطورة اذ لم تنجح هذه المدارس بعد في التاسيس البرامجي لقواعد التعايش والتكامل المتبادل استنادا الى ارضية اشتراك الكل في الوعاء الثقافي الوطني الجامع ، ولنا ان نتصور خيارنا في الادارة لبرامجنا الوطنية او البناء لكياننا العراقي القادم مع قيمومة هذا التقابل الحاد والمنغلق بين خطوطنا المدرسية وبين ما هو اسلامي وقومي وماركسي الذي يشكل خيار معقد لا يمكن معه انجاز أي تقدم مجتمعي سياسي ثقافي وطني ذو مستوى .

والسؤال الذي يطرح نفسه : كيف لنا التعاطي ومسائلنا وبرامجنا الوطنية انطلاقا من ارضية هذا التقابل الحاد والمتناقض بين خطوطنا المدرسية وما يؤسس عليها من تجارب على ارض الوطن ؟

وكيف لنا توجيه وادارة وقيادة مركبنا الوطني وكل خط مدرسي واتجاه مذهبي يحاول شد الواقع والانسان والوطن الى خياره وطروحاته ومشاريعه المنظرة والمسيرة للتجربة الوطنية ؟)[٣٨]

ان التصادم والفشل هو النتيجة الطبيعية لهذا الخيار دونما ادنى ريب فاولى واهم كوارث هذا التقابل المنكفئ على الذات والرافض للتواصل والمستعصي على ابداع الارضية المشتركة هي تمزيق النسيج الوطني وفقدان بوصلة الاتجاه للمسيرة الوطنية الكلية سواء على صعيد الذات او التجربة في تنوعاتها السياسية والاجتماعية والحضارية .

من هنا نقول : ان من اهم واجبات النخب الوطنية ، الاتفاق على تحديد الخيار الثقافي للعراق الجديد وهو ينهض مجددا لبناء ذاته وانجاز ادواره على الارض ، وما لم ننجح في اعادة قراءة وتمثل الذوات الثقافية الخاصة بكل مؤسسة تربوية بغية اعادة تركيبها وفق مرتسمات واقعية تلحظ تغيرات وضرورات الكيان والتجربة العراقية الجديدة ، ثم الانطلاق في التحديد والتشخيص والتنمية لخيار ثقافي نوعي يمثل العراق الجديد بكل مؤسساته الثقافية ، مالم ننجح في انتاج هذا الخيار الثقافي الوطني الجامع فلن يمكننا ادراك التحولات الجوهرية في مسيرتنا الجديدة [٣٩].

ومن كل ما تقدم ، ان الخيار الثقافي القائم على منظومات الاصالة والحداثة والتنمية الشاملة ، وضمن الحاضن الوطني المتشبع بقيم الخصوصية والثوابت والمصالح العراقية ، والمنحاز لمناهج الانفتاح والتعايش والتسامح

([36] خالد عليوي العرداوي ، الطائفية والتعايش السلمي في العراق ، مجلة النبأ المعلوماتية ، من الانترنيت :
File://A:\العراق%20التعايش السلمي .20%...p.p.1-4
([37] حسين درويش العادلي ، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب او الانغلاق ..، مصدر سابق ، ص ص ٢١-٢٢ .
([38] غريبي مراد عبدالملك ، نظرة للوعي السياسي والتغيير في العراق الجديد، مجلة النبأ المعلوماتية ، من الانترنيت :
File://A:\الجديد%20العراق...p.p.1-4.20%
([39] حسين درويش العادلي ، الثقافة العراقية بين خيارات...، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢ .

والفاعلية الحضارية الدائمة والنافي للتطرف والعنصرية والسلبية والاحتراز والانكفاء، لهو الخيار الثقافي الذي نتبناه كفاعل جوهري للتجربة العراقية المؤملة ومثل هذا الخيار لهو خيار وطني شامل ان ينخرط الكل العراقي لانتاجه والنهوض بمشروعه التاسيسي .

ثانيا : الاستراتيجية المطلوبة لبناء اطر تربوية جديدة و انعكاسها على تطوير الكفاءات العراقية:-

ان مصير العرب المستقبلي يتوقف على الكيفية التي سيعدون بها ابنائهم تربويا حيث ان بناء جيل قادر على المواجهة وعلى التصدي والمشاركة والحضور يشكل منطق كل محاولة نهضوية واسها الحضاري .

في البداية ، علينا ان نرفض كل صيغ التربية التقليدية السائدة وان نبني فلسفة تربوية نقدية في تربية الاجيال العربية والعناية بها وهدايتها الى سبل المشاركة في بناء الحضارة الانسانية ، ان الخيار الاصيل للتربية العربية يجب ان يكون في العمل على بناء اجيال قادرة على صنع المصير ، اجيال لا تنغلق في التراث ولا تذوب في حمأة العولمة والحداثة ، اجيال تصنع التاريخ وتبدع الحضارة الانسانية وتشارك فيها[٤٠].

وعلى هذا الاساس فنحن مطالبون اليوم بتربية جديدة تعتمد اسسا جديدة ، تربية تنطلق من مبدأ التغير وتسير على هدى الابداع وتعتمد الحوار وتعلي من القيم الديمقراطية ، تربية منفتحة تعتمد على معطيات التكنولوجيا ومبدأ الاستمرارية وقيم التعاون والتكامل تجسد كونها تربية علمية عقلانية ناقدة .

ان هذه التربية تاتي رفضا شامخ للتربية العابرة تلك التي تعتمد على التحزؤ وترفض العقلانية والروح النقدية في المجتمع ومن اجل هذه الغاية الكبرى يترتب علينا ان نعمل على تأصيل منظومة من الفعاليات التربوية التي تشكل ركائز التنوير في العقل العربي.

وتاسيسا على ما سبق ، فاننا نقترح مجموعة من النقاط الاستراتيجية لبناء ثقافة عربية جديدة وعقلية عربية متنورة اهمها[٤١]:-

١- بناء العقل العلمي : تتطلب هذه المرحلة بناء العقل العلمي عند الناشئة والخروج من دائرة التقليد ويتضمن هذا التوجه العمل على تحرير هذا العقل من امراض الاستظهار والحفظ والتلقين ومن ثم بناء الاسس المنهجية للتفكير الحر الذي يمكن الفرد من امتلاك اصيل للقدرات الذهنية والعقلية التي يقتضيها منطق الحياة والتفكير في عصر العولمة ويتطلب ذلك تطوير مهارات الافراد الادراكية والعقلية وتزويدهم بمهارات التحليل والتركيب والتفكيك والتفسير والافتراض والاكتشاف وتمكينهم من مختلف المنهجيات العقلية والفكرية التي تعطيهم القدرة على فهم الظواهر وتحليلها ومن ثم اتخاذ القرارات الذكية في المواقف الصعبة .

---

(40) ربيع كسروان محمد ، مؤشرات اساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢٣ ، العدد٢٦٦ ، نيسان /ابريل٢٠٠١ ، ص ص ١٩٠-١٩١ .

(41) عبدالله هدية ، الليبرالية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي في ظل العولمة ، في مجموعة باحثين : الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ص ٦٧ – ٧٧ .

٢- بناء العقل النسبي : الحقيقة دائما نسبية والمطلق الوحيد يتعين في ذات الله وحده وقدرته ، وهذا يعني ان بناء المطلقات في العقل يؤدي الى وضع العقل في زنزانات ابدية ، وهذا بدوره يدفع التعصب والدوغماتية ، ولذلك فان الايمان بنسبية الاشياء يتيح لنا بناء العقل المنفتح الذي يرسم للظاهرة الواحدة مدى واسعا من الاحتمالات ، وهذا يجعل العقل اكثر نضارة وحيوية وانطلاقا، فالحقيقة متغيرة دائما والكون يتحرك في دائرة التغير والتبدل من حال الى حال ، وجل حال الذي لا يتغير .

٣- بناء العقل على مبدأ الاختلاف : الاختلاف مبدأ الوجود والتطابق هو استثناء مستحيل هذه القاعدة يجب ان تؤخذ منطلقا في بناء منطق الاجيال لقبول الاختلاف ورفض التماثل والتطابق ، وفي هذا المبدأ تتحقق في النهاية منطلقات قبول الاخر على مبدأ الاختلاف ، وقبول الافكار المضادة دون تعصب او صدود وانكفاء بما تنعكس بدوره على تعزيز وارساء اسس الوحدة الوطنية .

٤- بناء العقل على مبدأ التغير الدائم : لاثبات في هذا الكون ، فالعالم يتغير بايقاعات ضوئية والقانون الوحيد الثابت في هذا الكون هو قانون التغير عينه ، حيث ان التغير مبدأ تقره الشرائع والنواميس والقوانين السماوية ومن هذا المنطلق وبعيدا عن كل ممانعة ثقافية ، يجب على المؤسسة التربوية ان تعمل جاهدة من اجل اعداد الاجيال لتقبل المتغيرات والمستجدات في عالم اليوم ، وان تدعم ادوارها في نشر قيم الحداثة دون تفريط في وظيفتها التقليدية المتمثلة في خلق مناعة ذاتية لدى الافراد ضد الذوبان في العولمة .

٥- بناء العقل الكلي : يجب على المؤسسات التربوية ان ترسخ النظرة ذات الطابع الكلي والشمولي حيث يتوجب على العملية التربوية ان تغذي الناشئة باهمية ادراك السياق العام لحالة الاشياء بالضرورة وهذا يعني انه يجب علينا ان نقدم المعلومات في سياقها العام وفي اطارها الشمولي .

٦- بناء العقل المعقد : الكون ليس نظاما شموليا فحسب بل هو دوامة من الحركة لامركزية لها ، ولذا فان التعقيد وهذه الدوامة من التفكير تحتاج الى نوع من التفكير الشمولي المتنوع والمعقد قادر على اكتناه الطابع العالمي والكوني للاشياء وقادر على ادراك الوحدة والتنوع في الشرط الانساني ، انه نوع من التفكير متعدد الاتجاه مهيأ لادراك الظاهرة في كليتها وشموليتها وتغايرها .

في تاريخ العراق المعاصر انتعشت الحركة الفكرية والعلمية منذ منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي ورغم الامكانات المالية المحددة للعراق فان حركة البعثات العراقية العلمية الى اهم الجامعات العالمية تشير منذ الحقبة الى الدور الذي لعبه الخريجون وخصوصا خريجو الدراسات العليا في بناء العراق الحديث ، ومع مرور الوقت فقد نشأت في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كوادر عراقية علمية عالية المستوى انخرطت في سلك التدريس الجامعي او في ادارة المؤسسات العامة وقد رافق ذلك حركة نشطة في مجالات الابداع الادبي والعلمي ونشاط غير معمود في مجال التاليف والنشر والترجمة ، وبعد تاسيس جامعة بغداد في منتصف الخمسينيات تحقق تطور ايجابي في نوعية التربية والتعليم بفضل الكوادر العلمية العراقية المتقدمة بالاضافة الى الدور الذي لعبه

الاساتذة والعلماء العرب والاجانب وخصوصا في كليات الطب والصيدلة والهندسة والعلوم والزراعة والقانون بالاضافة الى كلية الاداب والعلوم التي كانت تعكس نهضة علمية راسخة [٤٢] ، ورغم الظروف الصعبة التي يجابهها العراق في الوقت الحاضر ، فان العراق ممكن ان يرسم سياسة تتلائم مع الفطرة العلمية الحالية التي تشهد تغيرا كبيرا وتطورا هائلا في ميادين العلم والتكنولوجيا ، وذلك استنادا على ان المبادئ الاساسية والاهداف التي يجب تطبيقها[٤٣] :-

١- الاعتماد على العلم والتكنولوجيا كعنصر اساسي من عناصر التنمية الوطنية .

٢- بث المعلومات العلمية والنظرة العلمية للحياة والمجتمع والمهارات التكنولوجية بين المواطنين على اوسع نطاق لضمان رفع المستوى الثقافي والفكري والسياسي والاقتصادي لابناء الامة .

٣- السعي للافادة من القوة المادية والمعنوية التي يزود بها اجتماع العلم والتكنولوجيا بلدا من البلدان لدعم الاستقلال الوطني في مظاهره السياسية والاقتصادية وللتحرر من الحاجة الى الاستيراد المفرط للعلوم المتقدمة والتكنولوجيا من البلاد الصناعية .

٤- اقامة اوسع تعاون بين الدول العربية وبين الدول المتقدمة والمنظمات الدولية وذلك لتبادل المعلومات في نطاق العلم والتكنولوجيا .

ان نجاح البحث العلمي يقاس بدرجة مساهمته الفعالة في خدمة اهداف خطط التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتربوي حيث ان تدعيم استخدام التكنولوجيا الحديثة في برامج التنمية وتوجيه الانظار الى برامج البحوث تؤدي الى استخدام ميادين جديدة للتنمية ومن الضروري التنسيق بين البحوث العلمية الصرفة والبحوث التي تتناول مواضيع في العلوم الانسانية مثل العلوم التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ومن الضروري التاكيد هنا على اهمية دراسة اسس التعاون بين الاقطار العربية في مجالات البحث العلمي وجعلها وسيلة فعالة لتقوية الروابط وخدمة المجتمع العربي[٤٤] .

ومن كل ما تقدم فان السياسة العلمية يجب ان تقوم على اساس عريض هو بحث العلم في اوسع قاعدة شعبية ممكنة لان ذلك سيخلق عدد كافي قادر على ان يربط بين العلم والتقنية ، فضلا عن ذلك ، فان التحسن الكمي والنوعي للبحوث في العراق والاقطار العربية يسهم الى درجة كبيرة في التنمية الحقيقية التي تحصن الوطن وتضمن ديمومة الحياة فيه على نحو مميز والذي ينعكس بدوره على تعزيز الوحدة الوطنية ، اذ ان الخل المبني على دراسة واستقصاء متعمقيين يتمتع بالجدوى الاقتصادية والاستمرارية كما ان تسارع المعرفة والتغيير المستمر في حضارة العصر يفرض مواكبة هذا التغيير بصورة مستمرة وذلك بتحديث عملية البحث والتقويم

([42]) د. محمود على داود ، مشاريع الكفاءات العراقية ومساهمتها في تطوير العملية العلمية والبحثية ، مجلة الحوار ، المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي ، العدد ٥ ، اذار/ ٢٠٠٦ ، ص٥٤ .

([43]) المصدر نفسه ، ص٥٥ .

([44]) عبدالله عبدالدائم ، نحو فلسفة تربوية عربية ... ، مصدر سابق ، ص ص ٦٧ -٦٩ .

بدرجة التسارع نفسها للتجديد في الحضارة والمعرفة لاعدادانسان قادر على البقاء ضمن مستلزمات العصر ، فضلا عن ان الحاجة تبدو ملحة ايضا الى استمرار دراسة الواقع البحثي وتنميتة وتطويره ودعمه .

المبحث الثالث : انعكاسات الوحدة الوطنية على مستقبل العراق الجديد

اولا : دور الوحدة الوطنية في ارساء التعددية الايجابية

تتميز مجتمعات دول العالم الثالث بكونها مجتمعات موزائيكية[٤٥] اذ تنطوي على انقسامات ذات طبيعة قبلية ، عرقية ، عشائرية ، ودينية وهي من التجذر والاصالة بحيث تنعكس على البنية السياسية المتجسدة بالدولة والنظام السياسي فيها[٤٦] .

ولهذه الانقسامات المتنوعة التي يمكن وصفها بالتعددية السلبية تمييزا عن التعددية الايجابية اثر في عملية بناء الامة والتي يعني وجودها من ضمن ما يعني ان يكون للافراد اشياء مشتركة وان يعمل الكل لانجاز ماهو صالح وجيد للمجتمع[٤٧] وبسبب وجود ظاهرة التعددية السلبية، كانت واحدة من المهام الاساسية للدول المستقلة هي تحقيق الاندماج القومي وصهر هذه الجماعات الفرعية (العرقية – القبلية – العشائرية) ضمن الهوية الوطنية ، الهوية التي هي دعامة اساسية للنظام السياسي ، فمن دونها سيكون من الصعب عليه ان ينفذ قراراته ويصون سلطاته في ظل الانقسام وسيكون عمل الحكومة لذاتها وبذاتها[٤٨] .

واهمية الوحدة الوطنية تتجسد بكونها تكاد تشابه الروح العامة لمجتمع ما والمسيطرة على كل افراده وجماعاته المؤدية لتوحيد مشاعرهم ووجدانهم ومن ثم تماسكهم وتضامنهم كما انه لكي يستقيم امر الدولة فلا بد من تقارب ثقافات سكانها وان يكون هناك صهر لمختلف طوائفها وتقوية روابطها وتوحيد امالها واهدافها بالشكل الذي تصبح امة لها كيانها ودولة قوية متماسكة[٤٩] .

وفضلا عن ذلك فان الهوية الوطنية تساعد في تنمية المعتقدات المشتركة وتعطي للناس احساسا بالتضامن الاجتماعي وتشعرهم بقيمتهم وتساعدهم في تحديد ذاتهم وتخدم بوصفها اساسا للعضوية في المجتمع السياسي[٥٠] .

وهنا المجتمع السياسي هو الصيغة المعاكسة المضادة للمجتمع التعددي السلبي الذي تتسم علاقة الحاكم والمحكوم فيه بالفهم والاهتمام المشترك ومستندة الى اجراءات متفق عليها وممارسات مبنية على الاعتراف المتبادل لا الاستبعاد[٥١]

ولكي يتحقق هذا المجتمع فلا بد من القيام بعملية اضعاف التقاليد التعددية الاستبعادية ومحاولة بناء تقاليد تتجاوزها تتسم بالاحتوائية التي تسهم في بناء دولة حديثة[٥٢] ، وكذلك يرتبط الامر بالصراع الحاصل ما بين الثقافات الفرعية

---

(45) الواقع ان ٩٠% من دول العالم هي متعددة القوميات والاثنيات ففي سويسرا توجد اربعة لغات تعبر عن اربعة قوميات وكذلك انقسام ديني ما بين كاثوليك وبروتستانت ، وفي كندا ٩٨% من الشعب هم من المهاجرين و١,٢% فقط هم من السكان الاصليين انظر:

1- Pierre Berghe The Ethnic Phenomenon , Elsevier Publisher , Holland , 1981, P.63 , 193 , 206.

(46) عبدالجبار احمد ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، مصدر سابق ، ص٥٦ .

(47)Philip W.Thayer Nationalism And Progress In Free Asia , The John Hopkins Press, Baltimore , 1956 , P.77

(48) Eric A. Nordlinger , Polities And Society, Printice – Hall , New Jersey , 1970 , P.333.)

(49) يحيى احمد الكعكي ، مقدمة في علم السياسة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١١٤ .

(50) عبدالله سلمان ابو كاشف ، نحو بناء لمفهوم الهوية في العالم الثالث ، مجلة المنار ، باريس ، العدد٨ /١٩٨٥ ، ص٢٠ .

(51) Renhard Bendix , Nation Building And Citizenship , California Press , Berkeley , 1964 , P.33

والثقافة الشاملة (الوطنية والسياسية) فاذا كانت الثقافة الفرعية تعني التوجيهات والمشاعر والقيم والافكار المختلفة عن تلك الموجودة في النظام السياسي والمرتبطة بالجماعات الاثنية والعرقية واللغوية وحتى من موقع جغرافي مختلف ومستوى تعليمي واجتماعي متباين فان الثقافة العامة هي العليا التي تعني تنازل جميع الافراد عن ثقافتهم الدنيا من اجل القيم التي تمثلها الثقافة العليا[٥٣] والمرتبطة بوجود الامة نفسها وبقيمها الوطنية .

وتكمن اهمية الهوية الوطنية في انها تقدم للفرد ادلة للسلوك السياسي وفيما يخص المجتمع فانها تؤلف بنية وقيم وسنن تساعد في ضمان التماسك في عمل المؤسسات[٥٤] ثم انها تقوم بوظيفة توحيدية ذات ابعاد شاملة لعموم ابناء الجماعات الوطنية ، مثل وظيفة الاتصال والتضامن الاجتماعي والمساواة والتحرر [٥٥] .

ان وجود الحالة الطائفية لا يعني الاستسلام لها والخضوع لمنطلقاتها وانما يتوجب على الجميع العمل على التصدي لها ومحاربتها وصولا الى تجاوزها والغاء دورها ان عملية ارساء وحدة وطنية يتطلب التصدي للطائفية والذي بدوره يتطلب وضع حلول وصياغة مقترحات ، وبتقديرنا ان هذه الحلول تكون على مستويات ثلاث سياسية ودستورية واقتصادية وكما يلي :

١- الحلول السياسية : وهي تتضمن الاتي :

أ- ان نقطة الانطلاق في تجاوز الطائفية هو الاقرار بوجودها وعدم انكارها حيث ان ما من احد يعترف انه طائفي على الرغم من ان هنالك طائفية لذلك نرى من الضروري مواجهة حقيقة النظام الطائفي وكشف الستار عن مقوماته التي يعتقد انها يجب ان تكون مسارا لاقرار ، بمعنى ان تجاوز الحالة الطائفية ينطوي على محوها من النفوس قبل ان تكون في النصوص ، أي ان التصدي للطائفية يجب ان يبدأ من النفوس ثم الانتقال الى الوسائل الاخرى (٥٦) .

ومن هنا فان عملية الغاء الطائفية السياسية لا بد ان تسلك طريق التدريج لذا يجب التاكيد على تبني مسار لتجاوز الحالة الطائفية بدلا من الحديث عن قرار بالغائها .

ب- ان الديمقراطية هي الضمانة الاساسية لعلاج مشكلة التمييز والاضطهاد الطائفي ، لان الديمقراطية تتطلب المساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز او افضلية بسبب الطائفة او الدين او المذهب او الراي السياسي ، فضلا على انها تتطلب تامين حرية الاعتقاد المطلقة دون ان يكون في ممارسة هذه الحرية انتقاص لحق او حرمان

---

(52) Ali Mazrui Cultural Engineering And Nation – Building In East Africa , North Western University Press , Illionis , 1972 , P.210

(53) برهان غليون ، المسالة الطائفية ومشكلة الاقليات ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٩ ، ص١١٨ .

(54) د. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٦ ، ص٢٤٨ .

(55) برهان غليون ، الهوية والثقافة والسياسات الثقافية في البلدان التابعة ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد ١٧ ، ١٩٨٤-١٩٨٢ ، ص٢٨ .

(56) حميد فاضل حسن ، اشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد٣٢ ، السنة ١٧ ، شباط ٢٠٠٦ ، ص ص ١٨٨ – ١٨٩ .

من منفعة او تضييق لامكانات[٥٧] مع التحذير من أي محاولة لقمع الحرية بحجة محاربة او معالجة الطائفية لاننا بذلك نكون كمن يقول ان دواء الصداع هو في قطع الراس فالحرية من القيم التي لا يجوز التفريط بها [٥٨]

ج- اعتماد مبدأ التوافق السياسي وتوسيع المشاركة السياسية لجميع الاطياف المكونة للشعب العراقي ، وهو ان يتفق الجميع عرفيا واخلاقيا وليس علنيا ودستوريا على ان اعضاء الحكومة وجميع قادة الدولة والجيش والنقابات والاحزاب ، يجب ان يشملوا جميع تنويعات المجتمع الدينية والجغرافية واللغوية والمهنية ، وهذا المبدأ تفرضه اعتبارات الاخلاق والضمير والمصلحة الوطنية فضلا على ان الكثير من الدول الديمقراطية تلجأ الى هذا المبدأ ، ففي فرنسا مثلا هناك دائما ثمة وزير بروتستاني واحد او اكثر ، وكذلك هناك يهودي رغم كونهم اقلية ...الخ ، ان خطوة كهذه كفيلة باشعار الاقليات والطوائف الصغيرة بانها مساهمة او مشاركة في العملية السياسية العراقية [٥٩] .

٢- الحلول والمعالجات الدستورية والقانونية :وقوام هذه الحلول ان يضمن الدستور العراقي والصياغات القانونية المتفرعة منه الوسائل والادوات الكفيلة بازالة كل شكل من اشكال التميز الطائفي وارساء اسس الوحدة الوطنية ، واهم هذه الحلول والمعالجات :

أ- تجنب الدستور العراقي الجديد فرض تسمية الاشخاص حسب انتمائهم الطائفي والمذهبي والقومي ...الخ، بمعنى عدم جعل التمثيل النيابي وتوزيع المناصب والوظائف الحكومية مرهونتين بانتماء المواطنين الى طوائف معينة ، والخطر في مثل هذا الاقرار الدستوري العلني لتقاسم السلطة هو تكرار الحالة اللبنانية التي ادت الى الحرب الاهلية ، أي ان المواطن لن يتعامل على اساس عراقيته بل على اساس انتمائه الديني والمذهبي واللغوي ، ومثل هذه الحالة تؤدي الى عكس المطلوب ، أي الى تعميق الهوة بين فئات الوطن ودفع الافراد الى اعتبار انفسهم اكثر من كونهم اعضاء في الامة الواحدة [٦٠] وهو ما يعني تحول العمل السياسي العراقي الى الهوية الطائفية -- القومية -- الدينية ، وليس لبناء الوطن وتشكيل الدولة وحالة كهذه لها مردوداتها السلبية على الوطن وابنائه بالرغم من توفر لبعض الوقت الاستقرار النفسي وربما الخدمات ضمن المجموعة الفئوية .وجانب سلبي آخر ,هو تشجيع العمل الفئوي على استمرار الصراع وليس التنافس السلمي,ودخول دوامة العنف والدمار بلا نهاية,والتنافس الحاد ,وتوليد العداء والكراهية الدائمة والفوضى العارمة ,على حساب تقوية الدولة وتدعيم السلطة الوطنية.[٦١]

---

(57) عبدالله لحود ، في العلمانية والديمقراطية ، ط٢، بيروت، منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ ، ص٢١ .
(58) مقابلة مع سليم الحص، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع٢٧٧ ، ٢٠٠٢ ، ص٨ .
(59) سليم مطر ، الذات الجريحة ، مؤسسة فرهنكي ايتوكراقي ، اهل البيت د.م ، د.ت ، ص٣٨١ .
(60) المصدر نفسه ، ص٣٨١.
(٥) غانم جواد ، ماذا بعد التغيير في العراق ، مقدمات لمشروع العدالة الاجتماعية ، ط١ ، بغداد ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٥ ، ص٦٣ .

ب- تضمن الدستور اشارة واضحة الى التعددية الرئيسة المكونة للمجتمع العراقي (القومية والمذهبية) عند الحديث عن الهوية العراقية مع التاكيد على حفظ الحقوق الثقافية والسياسية والدينية لهذه المكونات [٦٢] .

ج- تضمن الدستور اعترافا صريحا باسهامات جميع الفئات اللغوية والدينية والمذهبية والقومية في صنع تاريخ الوطن اذ ان الهوية الوطنية الموحدة تستند اساسا على تاريخ وطني شامل وموحد يعترف به الجميع لانه يعترف بدور الجميع في صنعه [٦٣] .

د- احتواء الدستور مادة قانونية تنص على انشاء هيئة وطنية للاشراف على الاجراءات والخطوات والسياسات الايلة الى تجاوز الحالة الطائفية وفي مقدمة هذه الاجراءات والخطوات هو اعادة النظر في كل القوانين والقرارات المستندة الى فكرة التميز الطائفي والقومي وهيمنة الجماعة وازالة كل القوانين المجحفة بالطوائف والقوميات المكونة للمجتمع العراقي على صعيد المواطنة والجنسية والشعائر والثقافة ... الخ [٦٤] .

٣-الحلول والمعالجات الاقتصادية : وتتمحور هذه الحلول بشكل اساس على احداث التنمية التي تغطي كافة ارجاء العراق ولاسيما في المناطق التي عانت من الحرمان والابتعاد وغياب المشاريع التنموية القادرة على استيعاب الايدي العاملة واحداث التغيير الحضاري الملائم في هذه المناطق .

وهنا تكمن العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والوحدة القومية اذ ان (الاسس الاولى كانت للهدف القومي ، فبدون بلوغ هذا الهدف ما كان يمكن التفكير في الهدف الاشتراكي)[٦٥] ولكن ما يمكن ان يقال عن الاولوية هذه هو اما كان بالامكان للهدف الاشتراكي او (الاقتصادي) ان يسهم في تحقيق الوحدة القومية ايضا ففي سياق عملية بناء الامة ، نجد ان احد اركان عملية التوحيد القومي هو تاكيد الماضي ورموزه وعده عاملا مهما من عوامل القوة ، ولكن الحاضر هو الاخر مهم وسيظهر الهدف الاشتراكي (الاقتصادي) طبيعة الاعتماد المتبادل بين اجزاء الدولة وطبيعة التفاعل والتكامل ما بين شرائح المجتمع كافة ، لذلك نجده مصيبا من وصف عملية التنمية الاقتصادية بانها(اظهار لعمل الامة باكملها)[٦٦] .

وسيكون الربط دائما ما بين الاستقلال الاقتصادي والوحدة الوطنية[٦٧] وضرورة وجود نوع من السيطرة المركزية لضمان التجنيد الكامل لطاقات المجتمع وراء القيادة العاملة على خلق امة حديثة. وعوامل تركيز السلطة عديدة منها العوامل الاقتصادية المتمثلة بالتخلف الاقتصادي .

والحجة الكامنة وراء تركيز السلطة هنا هي الادعاء بان القضاء على التخلف يقتضي القيام باعباء التنمية الشاملة وانه ليس هناك قوة حقيقية غير الدولة قادرة على تامين قيادة مؤثرة لعملية التطور الاجتماعي والاقتصادي [٦٨].

---

(62) همام باقر حمودي ، شيعة العراق الحقوق الضمانات ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٤٤ .
(63) سليم مطر ، مصدر سابق ، ص١٢٧ .
(64) حميد فاضل ، اشكالية الطائفية السياسية ...، مصدر سابق ، ص١٩٠ .
(65) هوراس دايفز ، القومية : نحو نظرية علمية معاصرة ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٢٨١ .
(66) Immanuel Wallerstein , Africa : The Polities Of Independence , Vintage Books, New York , 1971,P.90.
(67) عبدالعزيز الرفاعي ، مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال ، ط١، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٠ ، ص١٠٨ .

مانراه نحن هو ان القيام بالمشاريع الكبرى المهمة والحيوية للشعب تقتضي فعلا ان يكون هناك دور متزايد للدولة ، فانجاز مشاريع مثل مشروع السد العالي في مصر ومشروع نهر الفولتا في غانا (على سبيل المثال كدول من العالم الثالث) وتطوير الطرق الزراعية او نظام ملكية الارض وتطويرها تطويرا عصريا ، كل هذه تتطلب تمويلا ضخما وبعض السلطة وتجنيد طاقات البلاد ومصادر ثروتها على نطاق يتطلب تدخلا حكوميا كبيرا[٦٩].

ويبدو ان مبرر هذه المشاريع سيكون الى جانب اهدافها الاقتصادية ، عدها وسيلة من الوسائل القادرة على خلق الاحساس بالاستقلال والهوية الوطنية(٧٠) .وستغدو الديمقراطية مطلبا مؤجلا لان الحل الاشتراكي بحسب وجهة نظر القادة سيكون هو طريق الديمقراطية بكل اشكالها(٧١) .

ثانيا : دور الوحدة الوطنية في ارساء الامن والاستقرار السياسي

الامن[٧٢] ، هو من القواعد الاساسية والمهمة لنشوء المجتمعات السياسية الذي يقع على عاتق الدولة تحقيقه للشعب وصيانته وازالة كل مسببات غيابه ، ولذلك عد بعضهم ان عجز الدولة عن ضمان الامن والسلامة لشعوبها وعن رفع التهديد والخوف عنهم يفقد لا محالة شرعية وجودها[٧٣] واشترط بعض اخر لنجاح وبناء الدولة واستمرارها تمتع النخبة الحاكمة للشرعية ، بمعنى قبول غالبية المواطنين وبالفعالية بمعنى الكفاءة في صيانة الامن الخارجي واستتباب الامن الداخلي واشباع الحاجات الاساسية لاغلبية المواطنين[٧٤] .

ولصيانة هذا الامن الوطني فان الحال يقتضي توفير بعض الشروط الضرورية التي ستكون قاعدة لبناء الامة واللحمة الوطنية ، مثل الحد الادنى من التنمية الاقتصادية ومن التوزيع العادل لها ومن الحرية السياسية[٧٥] ، الى جانب مستلزمات القوة اللازمة للدفاع عن هذه الشروط .

وفي ظل هذا الامن الحقيقي سيشعر المواطن بان وجود خطر ما داخليا ام خارجيا انما يهدد قيم المجتمع وكل كيان الامة والدولة وليس النخبة الحاكمة فحسب ومن ثم ستكون مشاركة المواطن في حماية هذا الامن مضمونة لاسيما اذا كان النظام السياسي قد كفل له الحقوق والحريات الاساسية ، فالامن في مفهومه الموضوعي يحفظ حقوق الفرد الطبيعية والانسانية ويحرص على اتاحة الفرصة بحرية التعبير والحق في المشاركة الفاعلة في وضع القرار[٧٦] .

---

(68) محمد كاظم ، ظاهرة تركيز السلطة في المجتمعات النامية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص٨٣.

(69) اوليانوفسكي ، اسيا تختار ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص١٨٤ .

(70) محمد عاطف غيث ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص٥٣ .

(71) الجمعية الجغرافية الكويتية ، العالم الثالث ؟: مشكلات وقضايا ، ترجمة حسن طه نجم ، ١٩٨٢ ، ص١٤٧ .

(72) الامن هو التحرر من الخوف بقول سبحانه وتعالى " فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف " سورة قريش ، الاية (٣-٤) وكذلك " وليبدلهم من بعد خوفهم امنا" سورة النور ، الاية ٥٥ .

(73) برهان غليون ، الخوف: الاستراتيجية وقضايا الامن في الوطن العربي، مجلة دراسات دولية ، بيروت ، العدد١٢ ، السنة ١٩٨٦ ، ص٣٨.

(74) عبدالجبار احمد ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية ...، مصدر سابق ، ص١٥٩ .

(75) برهان غليون ، الخوف ، مصدر سابق / ص٤٣ .

(76) اسامة عبدالرحمن ، الانسان العربي والتنمية وحقوق الانسان ركيزة محورية لاي انطلاقة تنموية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٣١ ، ١٩٩٠ ، ص١٣ .

واستنادا الى ذلك ، فان نظام الامن الحقيقي يجب ان يجسد ما يعده الافراد عادلا وحقا وان يصمم لضمان امنهم وحمايتهم ، لان الافراد اذا أيقنوا بانهم لا يعاملون بحق وعدالة فانهم لن يمنحوا ولاءهم الحقيقي للدولة وللنظام السياسي وقد يخضع الافراد للدولة ولكن ليس بمعنى القبول الطوعي ، وهنا اذا ما وجدت العدالة والمساواة في تعامل السلطة مع الافراد والمواطنين والقوى الموجودة في المجتمع فانه من شانها تشجيع الانسجام والتماسك ومن ثم تيسير عملية انشاء وحدة وطنية حقيقية ، لذلك وجد بعض الباحثين (انه قد تكون القوة كافية لحماية الامن ، ولكن لخلق النظام فان الامر يحتاج اكثر من ذلك ، انها القوة زائدا الاجماع والقبول)[٧٧].

اما من حيث الاستقرار فان النظم السياسية قاطبة تسعى الى تفادي عدم الاستقرار السياسي[٧٨] ، ودلالات عدم الاستقرار تتركز في سمة العنف السياسي وباشكاله المختلفة[٧٩] كسمة رئيسية وغالبة في العلاقات ما بين النظام السياسي والقوى الاجتماعية والسياسية والمواطنين ، وقد نجحت معظم النظم السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي لدولها في العالم المتقدم ، اما دول العالم الثالث فما زالت تعاني من عدم الاستقرار السياسي وبمظاهره المتنوعة .

والية تحقيق الاستقرار السياسي يمكن ان تحقق من خلال ضبط التطور الداخلي وبشكل غير عشوائي وتحكمي في المجال السياسي مثل انتقال السلطة بالطرائق السلمية ام في المجال الاقتصادي بمعنى اولوية المصلحة العامة واحترام المصالح الخاصة في ان واحد وفي المجال الاجتماعي بمعنى عدالة توزيع الاعباء والعوائد والقيم (العدل الاجتماعي) وفي المجال الثقافي باحترام الحقوق والحريات الاساسية والحفاظ على التكامل والتماسك الاجتماعي والقيمي[٨٠] .

وتستطيع الديمقراطية تحقيق هذه الالية من حيث توفير الاستقرار في قاعدة السلطة من ناحية شرعيتها وانسحاب هذه الشرعية على بقية المجالات سواء باحترام الحقوق والحريات الاساسية للمواطن ام في غلبة المصلحة العامة على الخاصة والمساواة والابتعاد عن التمييز لاي سبب كان والاعتراف بالاخرين ومن ثم تهيئة المجال لتاسيس وحدة وطنية وديمقراطية .

وقد تتبدل هذه الالية وتضيق معاني الاستقرار لتاخذ صيغة استمرار النخبة الحاكمة او حزب سياسي معين في السلطة وعد كل عمل سياسي يمنع هذا الاستمرار والبقاء باعثا عن عدم الاستقرار السياسي ووصفه بانه عمل يفتت الوحدة الوطنية ، وواقع حال يبين ان الذي يفتت الوحدة الوطنية ليس ذلك العمل السياسي بل هو الباعث الذي دفع لهذا العمل ، هو استبدادية النظام السياسي ونكرانه لحقوق الاخرين ، لذا فعلينا ان نميز بين

---

(77) Leslie Lipson , The Great Issues Of Politics , Prentice – Hall , New Jersey , 1976 , P.73.

(78) يعرف عدم الاستقرار من الناحية النظرية بالتغير السريع غير المنضبط او المحكوم ، الذي يتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام ، اما من الناحية الاجرائية فهو اللجوء المتزايد الى العنف السياسي وعدم لجوء بعض القوى والجماعات الى الاساليب الدستورية في حل الصراع وعجز مؤسسات النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب المقدمة اليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام ، انظر :

د. اكرم عبدالقادر ، الاستقرار ، الاستقرار السياسي في مصر(١٩٥٢-١٩٧٠) ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد٦٩، السنة ١٩٨٢ ، ص٣٠ .

(79) يعرف العنف بانه الاستخدام الفعلي للقوة او التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف سياسية او اغراض اجتماعية لها دلالات وابعاد سياسية بشكل يأخذ الاسلوب الفردي او الجماعي ، السري والعلني ، المنظم وغير المنظم ، انظر: محمد سعد ابو عامود ، العنف السياسي في الحياة العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٤٠ ، ١٩٩٠ ، ص٤ .

(80) عبدالجبار احمد ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية ...، مصدر سابق ، ص١٦٧ ,

مطالب فعلية مشروعة وهبها الله سبحانه وتعالى للبشر واخرى قد تعبر فعلا عن صياغات استعمارية مدفوعة مع تاكيدنا ان العمل الديمقراطي هو الاضمن لمواجهة المطالب الاخيرة والحفاظ على الوحدة الوطنية[٨١] .

وعلى العموم يمكن القول ان محتوى السلطة هو الذي سيقرر نوع التماسك والوحدة الوطنية ، فاذا كان المحتوى هو من النوع السلطوي والشمولي[٨٢] فمن الطبيعي ان يسود الاكراه والقمع ، اما اذا كان المحتوى هو من النوع السلمي والديمقراطي فان السائد حتما سيكون الحوار والاقناع ، واذا كانت السلطوية تركز على حكم الفرد او الطبقة فان ما تحسبه الديمقراطية هو الافضل ليس هو حكم الفرد الواحد او الطبيعة الواحدة او المبدأ الواحد الذي يستبعد او ينفي الاخرين ، بل الحكم الذي يعترف بالاخرين على انهم اما رفاق او اصدقاء ومواطنين وليسوا مجرد عبيد خاضعين لسادة ، وانه ومن خلال هذا الاعتراف يمكن تحقيق الاجماع ومبدأ الوحدة من خلال التنوع.

اما اذا كانت السلطوية هي ممارسة اعتباطية للسلطة جاعلة الحقيقة مرهونة بيد النخبة الحاكمة ، فان الديمقراطية لا تجعلها مرهونة بايدي الحكام بل تتركها تحدد وبحرية عن طريق السماح لاختلاف وجهات النظر وبحرية ، وفي الوقت الذي تعطي السلطوية الاولوية للنظام على الحرية فان الديمقراطية تسعى لتوحيد النظام مع الحرية ولا تجد تعارضا ما بينهما بل هما مكملتان بعضهما للبعض الاخر ، خدمة للمبدأ العام وهو استقرار المجتمع كما ان النظرة الهرمية التي تؤمن بها السلطوية وما سيرافقها من سيادة مفاهيم الطاعة والنظام والصرامة ستعطل من دور المواطن في المشاركة السياسية .

وكذلك الحال فيما يخص الحكم الشمولي الذي يعمل على ادماج الجميع بشكل سلبي وذلك عندما لايترك هامشا للحركة والحرية للافراد والجماعات امام حركة الدولة ونشاطها وتدمير اغلب المؤسسات والمنظمات التي تمكن الافراد من مقاومة توجهات السلطة او مراقبة نشاطها[٨٣] ومن ثم متغيب مؤسسات المجتمع المدني بوصفها عاملا ايجابيا وضروريا لتحقيق الاندماج في المجتمع .

وببساطة ان هذه النظم سوف تلغي اسسا مهمة في مجال عمل النظام السياسي التي تؤكدها الديمقراطية وهي الحوار والمشاركة والمعارضة ، واذ نلاحظ ان بعض النظم السلطوية فسرت بالماضي وفي الوقت الحاضر بان الاستجابة للمطالب الديمقراطية ، انما يعني التنازل عن الاستقرار السياسي ، فان القصد من ذلك هو عدم

---

(٨١) R.A.Secher Merhorn , Comparative Ethnic Relations , Randorm , House , New York , 1970 , P.83 .

(٨٢) السلطوية: عقيدة تؤكد قدرتها على صيانة النظام والسلطة من خلال التماسك والقوة والاكراه ، سواء بذريعة حكم الفرد الواحد او الطبقة المتميزة ام سيطرة مبدأ ما وخصائصها هي تركيز السلطة بيد الاقلية والممارسة الاعتباطية لها وفردانية صنع القرار وعدم فتح باب للمنافسة والانتخابات المسيطر عليها ووجود سلطات تشريعية وقضائية شكلية مع استخدام واسع للقمع ، انظر:

Eugene Jkolb , A Framework For Political Analysis , Prentice – Hall Englewood Cliff , U.S.A, 1978 , P.71

اما الشمولية : فهي نظام حكم يكون فيها الحزب الواحد مسيطرا على السلطة السياسية والقانونية والعسكرية ويحاول اعادة هيكلية المجتمع والتدخل بالحياة الشخصية للافراد والسيطرة رغباتهم وتحركاتهم وحرياتهم وخصائصها ايدلوجية تغطي كل مجالات الحياة وحزب سياسي وحيد يقوده شخص واحد ونظام واسع من الرعب واحتكار اسلحة الشرطة والجيش وسيطرة كاملة على انوسائل الاعلام ، انظر:

Anthony morum , in troduction to political sociology , prentice – hall , new jersey , 1978 , p.114 .

(٨٣) Eugene Jkolb Op. Cit , P.73 .

الرغبة بالتخلي عن السلطة وعرقلة سير الديمقراطية وهذا يدفعنا للتساؤل هل ان في الامر مفاضلة ما بين الاستقرار ووجود وحدة وطنية ديمقراطية ؟

نجيب بالقول ، ان المفاضلة والاختيار ما بين الاستقرار والوحدة الوطنية الديمقراطية امر ينطوي على مغالطة ذلك ان الديمقراطية هي التي تساعد في تحقيق الاستقرار المستديم الذي يتوافر اكثر في اطار الشرط الديمقراطي اذ تخلق الديمقراطية اليات وعمليات تسمح بالتعبير عن المطالب والامال الشعبية والتكيف مع المصالح المتنافسة وايجاد حلول وسط بالطرائق السلمية وهو ما تعجز عنه النظم غير الديمقراطية بلجوئها للقمع وحفظ الاستقرار بالطرائق الدكتاتورية [٨٤] .

الخاتمة :-

مما تقدم يمكن الوصول الى بعض الاستنتاجات المهمة :-

١- ان الحديث والبحث في القضايا التربوية حديث ذو شجون حيث تكون القضايا التربوية والتعليمية مقتصرة على رجال التربية والتعليم في بلادنا العربية باعتبارهم الاكثر خبرة ودراية لادارة تلك المؤسسات ، وموضوعنا الاساس هنا مرتبط بتوامة الثقافة والتعليم بحيث تتحقق باسلوب تكامل التنمية المستدامة التي باتت تقلق مجتمعاتنا العربية على وجه الخصوص بصورة لم يعد للكلام اية فائدة حيث يتطلب خططا واستراتيجيات واضحة ومفهوما يحدد اهداف العملية برمتها ومراحلها المختلفة ، ولذا نرى من الضروري ان يكون هناك تلازم ثنائي بين التعليم والثقافة وفي راي كباحثة ارى ان يكون الاهتمام يصب في بحث علاقة الفكر بالتنمية كواحد من العناصر الانسانية الرئيسة ذات الصلة المباشرة بالدينامية والفعل الذي تتحرك بهما ومن خلالهما المجتمعات البشرية ، حيث ان للفكر دورا في صياغة الشخصية الانسانية ، من دون تحميله بضغوط او وضعه في حجز مهما كانت الدواعي او المسوغات التي قد تتراى للبعض على انها كذلك او يرونها ذرائع سهلة تبرر لهم فعلتهم ، وعليه فان اطلاق حرية الفكر هي واحدة من اهم القضايا التي تستدعيها الحالة العربية الراهنة على اعتبار ان الفكر الحر هو الوعاء الاكثر رحابة ومرونة للعطاء الانساني وهو المنطلق الحقيقي للابداع والابتكار . ان الضغوطات التي تعاني منها بعض الحكومات العربية في تغيير المناهج والتي تحمل في طياتها الفكر الحضاري والثقافي لامتنا العربية من قبل اميركا والصهيونية من اجل تغيير هذه الافكار التي تحويها مناهجنا الدراسية التربوية من حيث الفكر الوطني والقومي الذي يعد السلاح الفعال لبناء الجيل العربي الواعي لذاته في سبيل الدفاع عن مقدساته الحضارية والثقافية ما هو الا سلاح ذو حدين الهدف منه القضاء على الهوية الوطنية والقومية للامة العربية من اجل تسهيل مهمة الغرب للسيطرة على العقل العربي ولذلك لا تستطيع اية امة ان تحقق التقدم التكاملي المنشود ما لم يكن ابناؤها قادرين على اعمال فكرهم وتركيزه لصناعة مستقبلهم ، ولهذا

([٨٤]) محمد جابر الانصاري ، الديمقرايطة ومعوقات التكوين السياسي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٢٠٣ ، السنة ١٩٩٦ ص٥ .

كان (ميلغيوس) يردد عبارته الشهيرة " ليست العبقرية اكثر من تركيز الذهن" في واحدة من اشاراته الى اهمية الفكر وحصره في مجال العبقرية والابداع والخروج من دائرة التقليد والاشباع في امور الحياة العملية والعلمية .

٢- ان مبدأ التوافق الانساني والوطني المبني على التشاور في الظروف الحالية هو مبدأ هام لتجميع طاقات ومكونات المجتمع العراقي وقواه الفاعلة وسياسة التوافق الوطني هي الحل الامثل والطريق السليم والسالك لاخراج العراق من مأزق الانقسام والتناحر الى حالة البناء والنمو والازدهار سبيلا لتحقيق الوحدة الوطنية .

ولكي يكون التوافق حقيقيا يتمتع بالشرعية اللازمة ويحقق اهدافه لابد من ان ياخذ بالمعايير التالية :

أ- ان يحصل التوافق الوطني ضمن دائرة مصلحة الشعب العراقي العامة وليس ضمن مصلحة المتحاورين السياسية او الحزبية الضيقة بما يفقد المحاورة السياسية غطائها الشرعي .

ب- ان يكون التوافق الوطني في اطار العملية الديمقراطية من خلال ما افرزته صناديق الاقتراع وليس من خارج صناديق الاقتراع لان التحاور من وراء نتائج الانتخابات يعني لوي عنق العملية الديمقراطية وتجاوز لادارة الامة .

ج- لن يقوم الحوار الوطني على اساس اعطاء كل متحاور حقه بما يتناسب مع حجم التمثيل السكاني الامر الذي يحقق العدالة الديمقراطية ويوجد نوع من الرضا السكاني وبالتالي الاستقرار السياسي.

د- ان يكون هدف التوافق الوطني هو تحقيق التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي وحماية الحقوق الانسانية والاستناد الى الحوار كالية ذاتية ثابتة في حل الخلافات مع الاعتماد على المطالبة السلمية الحرة بالحق .